

الفصل السادس

تحليل مقارن وتصور مقترح

مقدمة :

بعد عرض خبرات دول المقارنة - المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية - في مجال تعليم التلاميذ نوى الاحتياجات الخاصة، وطبقا للمنهج المقارن، يتم في هذا الفصل:

أولاً: عرض التحليل المقارن للنظم التعليمية المتبعة في تلك الدول والخاصة بفئة التلاميذ نوى الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين تلك النظم.

ثانياً : يتم اقتراح بعض المقترحات لوضع تصور لنظام تعليم التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئى التعلم في جمهورية مصر العربية على ضوء تلك الخبرات.

أولاً: تحليل مقارن لنظم تعليم التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطئني التعلم في المملكة المتحدة الأمريكية والولايات المتحدة الأمريكية.

(١) من حيث نشأة التربية الخاصة وتطورها.

يتضح من خلال مقارنة نشأة وتطور التربية الخاصة في كل من دولتي المقارنة (المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) أن بداية الاهتمام بفئة التلاميذ المتعثرين دراسياً ونوى الاحتياجات التعليمية الخاصة في المملكة المتحدة كانت أسبق من بداية الاهتمام بتلك الفئة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأغلب الظن أن ذلك يرجع إلى قدم المملكة المتحدة كدولة وبالتالي قدم نظامها التعليمي بصفة عامة.

ومن خلال استعراض أهم ملامح التطور التاريخي لمجال التربية الخاصة في المملكة المتحدة نلاحظ أن بداية الاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة وتعليمهم لم يبدأ قبل عام ١٨٧٠، ولم تهتم التشريعات والقوانين الخاصة بالتعليم الابتدائي الصادرة أعوام ١٨٧٠ م، ١٨٧٦ م، ١٨٨٠ م بتلك الفئة من التلاميذ.

ومع بداية التسعينيات من القرن الماضي ازداد ضغط الجمعيات الأهلية بتوفير خدمات تعليمية خاصة لهذه الفئة من الأطفال. كما طالبت اللجنة الفرعية لجمعية التنظيم الخيري في عام ١٨٩٣ م بإنشاء مدارس خاصة للأطفال الذين في حاجة إلى تعليم خاص. ومنذ ذلك الحين تم افتتاح العديد من المدارس الخاصة لهؤلاء التلاميذ واستمر الحال كذلك حتى عام ١٩٣٩ م حيث كان للعوامل السياسية والاقتصادية أثرها الواضح في توفير الخدمات لهذه الفئة من التلاميذ.

وفي عام ١٩٤٦ م بدأ الاتجاه نحو إنشاء فصول خاصة للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في المملكة المتحدة، ثم تتابعت الجهود والدراسات التي أفرزت مبدأ الدمج والتطبيع، الذي نصت عليه القوانين والتشريعات بناء على ما أوصى به تقرير وارنوك Warnock.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فكانت بداية الاهتمام بمجال صعوبات التعلم من خلال الجمعية التي أنشأها جال Gall، وهي "جمعية الأطفال والبالغين ذوي صعوبات

التعلم"، وذلك في عام ١٩٦٣م. وكان من نتيجة الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن حدث تطور كبير في العديد من الاختبارات التشخيصية والقياسية.

ونظراً للأحداث السياسية التي شهدتها الولايات المتحدة متمثلة في قنبلة هيروشيما، وبالتالي الآثار الناجمة عنها في مجال الأهداف التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، شهدت تلك الفترة تطوراً في مجال خدمات التربية الخاصة فيما بين عامي ١٩٤٨م و١٩٥٣م متمثلاً في زيادة أعداد المدارس التي تقدم تلك الخدمات التعليمية لذوى الاحتياجات الخاصة.

ويمكن القول إن بداية الاهتمام بتعليم الأطفال ذوى الاحتياجات التعليمية الخاصة واعتباره كيانا مستقلاً كان مع ظهور الجمعية الأمريكية لذوى صعوبات التعلم. وظهرت أيضاً عدد من التشريعات الخاصة بتعليم ورعاية هذه الفئة من التلاميذ منذ ١٩٦٥م في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن خلال هذا العرض السريع لأهم ملامح تطور التربية الخاصة ومجال تعليم التلاميذ ذوى الاحتياجات التعليمية الخاصة في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية يمكن ملاحظة أوجه التشابه والاختلاف بين الدولتين كما يلي:

أولاً: أوجه التشابه:

من الملاحظ أن بداية الاهتمام بتعليم الأطفال ذوى الاحتياجات التعليمية الخاصة في كل من دولتي المقارنة كان من خلال الجهود التطوعية والجمعيات الخيرية متمثلة في جمعية التنظيم الخيري بالمملكة المتحدة (١٨٩٣م)، وجمعية الأطفال والبالغين ذوى صعوبات التعلم في الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٦٣م).

ويلاحظ أيضاً أن فترة ركود الثلاثينيات كانت لها آثارها السلبية في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وذلك فيما يتعلق بتوفير الخدمات التعليمية لهؤلاء التلاميذ.

وكذلك أيضاً تطور مجال تعليم الأطفال ذوى الاحتياجات التعليمية الخاصة في كل من دولتي المقارنة بنفس النهج حيث بدأ تقديم الخدمات التعليمية في مدارس داخلية، ثم في

مدارس خاصة، ثم في فصول خاصة، ثم أخيراً ظهر الاتجاه نحو الدمج في مدارس التعليم العامة. ففي المملكة المتحدة ظهر هذا الاتجاه بناء على ما ورد في تقرير وود Wood ونصوص قانون التعليم لعام ١٩٤٤م. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهر هذا الاتجاه من خلال مبادرة التعليم النظامي التي دعت إلى العودة إلى التعليم العام.

ولقد اهتم المختصون والمعنيون في كل من دولتي المقارنة سواء في مجال التربية أو علم النفس بتطوير الاختبارات والمقاييس المستخدمة في مجال التعرف على التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

ويلاحظ أيضاً أنه يكاد يكون هناك تطابق فيما ورد من بنود وتوصيات في كل من تقرير وارنوك (١٩٧٦م) في المملكة المتحدة وقانون التعليم لكل المعاقين (١٩٧٥) رقم ٩٤ - ١٤٢ في الولايات المتحدة فكلاهما نص على تطبيق مبدأ الدمج، ومشاركة أولياء الأمور في عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بتعليم وتسكين أبناءهم، ووضع إجراءات التقويم والتشخيص للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. فضلاً عن ذلك اهتمت التشريعات في كل من دولتي المقارنة بوضع المصطلحات وتحديد الفروق بينها وتصنيف فئات المعاقين.

ثانياً: أوجه الاختلاف:

يلاحظ من خلال المقارنة أن المملكة المتحدة قد انصبت اهتماماتها الأولى في مجال تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة على إنشاء مدارس وفصول خاصة، بينما نجد أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية قد انصب على إنشاء منظمات جديدة متخصصة في هذا المجال، وتوفير التمويل اللازم للتوسع في البرامج المدرسية وأيضاً الاهتمام بإدخال العديد من التخصصات في مجال صعوبات التعلم مما نتج عنه تطوير الاختبارات وأدوات التشخيص لهذه الفئة من التلاميذ.

ويلاحظ بصفة عامة أن التشريعات في المملكة المتحدة كان اهتمامها الأكبر منصبا على تحديد فئات الإعاقة والاهتمام بإجراءات التشخيص والتقويم لفئات الإعاقة وتعليم تلك الفئات. في حين يلاحظ أن التشريعات في الولايات المتحدة الأمريكية ينصب اهتمامها الأكبر على حق الطفل المعاق في التعليم وأيضاً حقه في العمل في أي قطاع، ومن ثم الاهتمام بمساعدة المعاق على الانتقال إلى حياة العمل والاهتمام بالحقوق المدنية للمعاقين وذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.

ومن ثم ترى الدراسة أنه على الرغم من أوجه الاختلاف بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في مجال تطوير تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والتشريعات الخاصة بهم، إلا أن هناك تشابهاً واضحاً في سياسة كل من الدولتين والاتجاهات الحديثة في هذا المجال والمتمثلة في الدمج وإن اختلفت مسمياته بين الدولتين.

(٢) من حيث أهداف تعليم التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئاً التعلم:

من خلال استعراض أهداف تعليم الفئات ذات الاحتياجات التعليمية الخاصة في المملكة المتحدة، يمكن ملاحظة اهتمام الهيئات والسلطات بتحقيق تلك الأهداف التي وردت في تقرير وارنوك. كما أنه من الملاحظ بصفة عامة أنه ليس هناك تعارض بين أهداف تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة عن أهداف تعليم الأطفال العاديين. وذلك من وجهة نظر الجهات التعليمية والمتخصصين والمهتمين بتعليم تلك الفئة من التلاميذ في المملكة المتحدة.

أما عن الولايات المتحدة الأمريكية، فيتضح لنا أيضاً عدم وجود خلاف على مبدأ الأهداف التعليمية سواء لهؤلاء التلاميذ العاديين أو للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أنه يتضح لنا اهتمام الدولة وهيئاتها وتشريعاتها بالأهداف التعليمية وتحقيقها ولعل ذلك يرجع إلى الأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد.

أوجه التشابه:

تشابه دولتي المقارنة في مجال أهداف تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في أن كل منهما لا يعتبر أن هناك اختلاف بين أهداف تعليم التلاميذ العاديين، وهؤلاء ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. أيضاً تهتم كل من هيئات وسلطات وتشريعات كل من الدولتين بتحقيق تلك الأهداف.

أوجه الاختلاف:

بصفة عامة نجد أنه لا خلاف بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في أهداف تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة بقدر ما هو خلاف في أولوياتها وترتيبها. ففي الوقت الذي تضح فيه المملكة المتحدة أهمية كبرى على نمو شخصية التلميذ وإعداده للحياة باستقلالية في مقدمة الأهداف، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية

قد ركزت على الارتفاع بالمستوى التحصيلي والأكاديمي للطفل ثم يليه نمو الشخصية لدى الطفل واستقلاليته.

(٣) من حيث إدارة وتنظيم المدرسة والفصل:

يمكن من خلال استعراض أسلوب إدارة وتنظيم المدرسة والفصل الدراسي في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، يمكن ملاحظة أوجه التشابه والاختلاف بين كل من الدولتين كما يلي:

أولاً: أوجه التشابه:

نلاحظ بصفة عامة انخفاض كثافة الفصول في كل من مدارس الولايات المتحدة الأمريكية ومدارس المملكة المتحدة حيث يصل إلى عشرين تلميذاً في المملكة المتحدة الأمريكية بينما يصل إلى اثنتي عشر تلميذاً في الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل ذلك يرجع إلى انخفاض كثافة السكان في الولايات الأمريكية نظراً لاتساع رقعة الولايات المتحدة الأمريكية مما يساعد على توزيع السكان وانتشارهم بين الولايات الخمسين.

أيضاً من الملاحظ في دولتي المقارنة اتباع أسلوب التنمية المهنية لدى التلاميذ من خلال أنشطة المدرسة، حيث تتبع المدارس في بريطانيا فلسفة " المدرسة كعضو منتج/ اقتصادي" من خلال توفير أنشطة مدرسية - كالزراعة وورش النجارة والفنون والحديقة... الخ - للتلاميذ، وغالباً ما يكون هؤلاء التلاميذ من ضعاف التحصيل والمتعثرين دراسياً وذلك لتعليمهم حرفة أو مهنة يعتمدون عليها مستقبلاً وفي نفس الوقت الاعتماد على إنتاج تلك الأنشطة كمصدر فرعي لتمويل المدرسة. هذا وتقوم إدارة المدرسة بتسويق وتوزيع وبيع تلك المنتجات. وبهذا توفر المدرسة للتلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئاً التعلم فرصة التنمية المهنية واكتساب مهارة. ومن خلال المقارنة بما يتبع في مدارس الولايات المتحدة الأمريكية نرى تطبيق هذا الأسلوب بصورة مماثلة، حيث توفر المدارس الأمريكية لتلاميذها فرصة الاحتكاك بمجال العمل وبالخبرات الخارجية في المجتمع وبطبقة العمال، وذلك من خلال الأنشطة المدرسية واللقاءات والاجتماعات وزيارة المصانع والورش. مما يعكس تطبيق فلسفة التعلم من خلال العمل في كل من دولتي المقارنة.

من الملاحظ أيضاً أن كل من مدارس الولايات المتحدة الأمريكية ومدارس المملكة المتحدة تتبع مبدأ نشر وإصدار المعلومات حول السياسة التعليمية في المدرسة، حيث أنها من ضمن مسئوليات المدرسة والتي نادى بها الإطار التنفيذي في المملكة المتحدة، وذلك بإعلام الجهات المعنية وأولياء الأمور ليس فقط فيما يتعلق بسياسة المدرسة في تعليم أبناءهم وتحقيق أهدافها بل أيضاً فيما يتعلق برسم المستقبل المهني لهؤلاء التلاميذ.

أيضاً من بين المسئولين في المدرسة " منسق الخدمات التعليمية الخاصة" ويطبق ذلك في كل من مدارس المملكة المتحدة ومدارس الولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين مهامه التنسيق بين التلاميذ في مختلف الفصول، وتوفير الخدمات ومصادر التعلم لهؤلاء التلاميذ، وإجراء التعديل اللازم على المناهج لمواجهة تلك الاحتياجات الفردية لدى التلاميذ.

هذا ومن الملاحظ فيما يتعلق بأسس الترقى والانتقال للتلاميذ ذوي الحاجات التعليمية الخاصة، أن كل من الدولتين تتبع مبدأ المرونة في هذا المجال، حيث لا يعتمد بجانب واحد فقط من جوانب النمو لدى التلاميذ ألا وهو التحصيل الأكاديمي. وذلك يتضح مما تطبقه مدارس المملكة المتحدة الذي يشابه مع ما تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية في مدارسها حيث تتبع أسلوبين للترقى وهما: أسلوب الترقى الأفقي - ويتمثل في فصول الاكتفاء الذاتي ونظام التشعيب -، وأسلوب الترقى الرأسى.

ثانياً: أوجه الاختلاف:

من بين مظاهر الاختلاف فيما يتعلق بتنظيم وإدارة المدرسة والفصل في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية فتبدو فيما تطبقه مدارس المملكة المتحدة حيث توفر خدمة "معاون المعلم" بهدف مساعدة معلم الفصل في رعاية التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة دون المعاونة في عملية التدريس لهم، إلا أن هذا النظام لم يلاحظ تطبيقه في مدارس الولايات المتحدة الأمريكية.

(٤) من حيث التمويل:

بعد عرض طرق وأساليب التمويل المتبعة في كل من دولتي المقارنة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية يمكن ملاحظة أوجه الشبه والاختلاف بينهما كما يلي:

أولاً: أوجه التشابه:

تعتمد كل من دولتي المقارنة على ضرائب الملكية المحلية بدرجة أو بأخرى، هذا بالإضافة إلى اعتماد كل من الدولتين على أساس التمويل حسب أعداد التلاميذ، ففي المملكة المتحدة يخصص مبلغ لكل تلميذ - سواء كان معاقاً أو ذا احتياجات خاصة أو عادي كذلك الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يعتبر هذا الأساس أحد الأسس المتبعة في نظام التمويل، وذلك بتقديم مبلغ محدد لكل تلميذ وحسب فئات الإعاقه. حيث ترتبط نظم تمويل مدارس التربية الخاصة بنظم تصنيف التلاميذ إلى فئات. حيث تنقل الإدارات التعليمية المحلية تمويلاً إضافياً بمجرد أن يصنف الطفل كتلميذ ذو احتياجات خاصة، ويتم تسكينه في برنامج تعليمي خاص^(١)

ثانياً: أوجه الاختلاف:

من الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على عدة أسس في تمويل نظام التعليم الخاص وتتعدد تلك المداخل التمويلية بها، فهناك:

- التمويل على أساس عدد التلاميذ.
- التمويل على أساس عدد المعلمين.
- التمويل على أساس عدد البرامج الخاصة.

بينما تعتمد المملكة المتحدة على أحد تلك الأسس ألا وهو عدد التلاميذ.

أيضاً من الملاحظ في الولايات المتحدة الأمريكية ونظراً لارتفاع تكلفة الخدمات التعليمية الخاصة عادة تقوم جهات التمويل الفيدرالية وحكومات الولايات بتحمل تلك التكاليف والتي يطلق عليها "التكاليف الإضافية"^(٢)

وعلى الرغم من الاختلاف في نظم التمويل المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية كما تختلف أيضاً المصادر التمويلية، إلا أن الكونجرس يلتزم باعتباره ممثلاً للحكومة الفيدرالية بتوفير الأموال اللازمة للتعليم الخاص من خلال الميزانية المخصصة لهذا النوع من التعليم. هذا بالإضافة إلى مكتب الولايات المتحدة للتعليم باعتباره الهيئة المسؤولة والمختصة بالتعليم على المستوى القومي، حيث يقوم بتقديم التمويلات اللازمة لإجراء بحوث في مختلف مجالات التربية الخاصة، كما يقوم بإدارة وتوجيه الدعم المالي الفيدرالي المقدم لمجال التربية الخاصة.^(٣)

(1) Reynolds Maynard C., Op. Cit., P.62.

(2) Salvia, John and Yesseldyke, James E., Op. Cit., P. 7.

(3) De Young. Chris A. and Wynn, Richard, Op. Cit, P. 76.

(٥) من حيث مناهج تعليم التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئاً التعلم: لقد خلص واضعوا المناهج إلى أنه لا خلاف بين مناهج تعليم التلاميذ العاديين ومناهج تعليم التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئاً التعلم، وذلك كمبدأ عام.

ومن الملاحظ بصفة عامة في المملكة المتحدة أن نظم التعليم بالمملكة تعتمد على مناهج موحدة يتم تدريسها لكل التلاميذ، تتمثل تلك المناهج فيما يعرف بـ " المنهج القومي "

أما عن الولايات المتحدة الأمريكية فقد اختلفت مناهج التعليم حسب الهدف منها، ففي فترة تركزت المناهج التعليمية على الإعداد المهني للفرد، وفي فترة أخرى تركزت المناهج التعليمية على مواجهة أوجه النقص ومعالجة الصعوبات التي يواجهها التلاميذ. ولعل ذلك يرجع إلى أن المجتمع الأمريكي قد شهد تغيرات سريعة متلاحقة خلال القرن العشرين، من بين تلك التغيرات الهجرات المكثفة - الكساد - الحروب العالمية ٠٠٠٠ الخ.

وقد عكست تعريفات المنهج الرسمي بالولايات المتحدة الأمريكية تغيرات سريعة واكبت تلك التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد حاول هؤلاء - الذين اعتقدوا أن المدارس يجب أن تعد التلاميذ ليحتلوا مكانهم في سوق العمل - أن يشكّلوا المناهج التعليمية لتحقيق هذا الغرض. أما الآخرون ذوى الفلسفة التقدمية فقد اعتقدوا بأن المنهج المدرسي يجب أن يساعد الأطفال على اكتساب المعلومات بأنفسهم وعلى النمو كأفراد وأن يحقق لهم نمو الشخصية الديمقراطية والكفاءة والأهلية الاجتماعية بهدف إصلاح المجتمع.

وبحلول الخمسينيات أصبحت المناهج التعليمية مناهج متوسعة ومتنوعة لتحقيق مختلف الأغراض، وللإستجابة لهذه المطالب التنافسية التي تمثلت في الإعداد المهني، إعادة تشكيل المجتمع، والنمو الشخصي للفرد.^(١)

أوجه التشابه:

من اللافت للنظر أن دولتنا المقارنة تعتمد على مبدأ واحد حيث لا تفرق بين مناهج التلاميذ العاديين ومناهج التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئاً التعلم. حيث تعتمد كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على نفس المناهج التعليمية لتدريسها لجميع

(1) Ravan. Kevin and Cooper. J.M.. Op. Cit., P. 174.

التلاميذ بمختلف فئاتهم. وهذا ما يشكل نقطة تشابه بين السياسة التعليمية في المملكة المتحدة والسياسة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

أوجه الاختلاف:

في الوقت الذي تتبع فيه الولايات المتحدة الأمريكية - في وضعها للمناهج التعليمية - الأسلوب القائم على الأهداف العامة للتعليم، نجد أن مسؤولية المناهج تلقى على عاتق المدارس حيث تعتمد على المنهج القومي الذي حددته الدولة.

وتصدر الوثائق الخاصة بالمناهج من وزارة التربية والعلوم DES أو من السلطات التعليمية المحلية. واتساقاً مع العرف تميل تلك الوثائق إلى أن تكون ذات طبيعة عامة. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فهناك تقليد مختلف فيما يتعلق بإصدار دليل المناهج التي تصدره السلطات التعليمية لكل منطقة تعليمية. (١)

(٦) من حيث طرائق تدريس التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئي التعلم:

لعل من أهم ملامح طرائق وأساليب التدريس المتبعة مع التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئي التعلم بالمملكة المتحدة الاعتماد على أسلوب التدريس من خلال التقييم، وأساليب تحليل المهام أو الأعمال، وأساليب التدريس المباشر، وأساليب التدريس للإتقان، وأيضاً الاعتماد على المدخل التنموي في عملية التدريس. هذا بالإضافة إلى إنشاء خدمات التدريس العلاجي التي تتوعت أشكالها ومنها المجموعات المسحوبة، والمعلمين المتقلبين... الخ .

أما عن أهم ملامح طرائق التدريس المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية لفئة التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئي التعلم، وعن أهم البرامج التعليمية المطبقة هناك، يمكن تلخيصها كالآتي:

التدريس التشخيصي/ الإرشادي، أسلوب تدريس الأقران، التدريس بأسلوب التعميم، التعليم الموجه الفردي، التعليم التعاوني، تدريس المتخصصين الاستشاريين المتجولين، الاستفادة من فرق معاوني المعلم، توفير مراكز التعلم التي تطبق من خلالها أساليب متعددة وطرق متنوعة للتدريس منها التدريس الفردي- التدريس الخاص- وأساليب تسلسل المهام.

(1) Brennan. W.K. Op. Cit.. P.P. 73-74.

أوجه التشابه:

ومن خلال استعراضنا لطرائق وأساليب التدريس المطبقة مع تلاميذ المرحلة الابتدائية المتعثرين دراسياً وبطيئي التعلم ونوى الاحتياجات التعليمية الخاصة، وذلك في كل من الدولتين نلاحظ أن هناك تشابهاً بين الدولتين في بعض طرائق وأساليب التدريس ومن أمثلتها: - "أسلوب التدريس العلاجي" في المملكة المتحدة الذي يقابله "أسلوب التدريس التشخيصي الإرشادي". أيضاً يشابه أسلوب "المجموعات المسحوبة" في المملكة المتحدة مع ما تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية في مراكز التعلم حيث ينتقل التلاميذ الذين يحتاجون إلى مساعدة تعليمية إضافية إلى تلك المراكز لتلقي تلك المساعدة.

أيضاً ومن أبرز أوجه التشابه بين الدولتين في مجال تدريس التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة هو الاستفادة من خبرات المعلمين المتجولين، وأيضاً أسلوب "التعليم التعاوني" في المملكة المتحدة الذي يقابله "تعليم الأقران" في الولايات المتحدة الأمريكية.

أوجه الاختلاف:

على الرغم من التشابه الكبير بين دولتي المقارنة فيما يتعلق بطرق وأساليب وبرامج التدريس للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، إلا أن الاختلاف بين الدولتين يرجع إلى اختلاف مسميات تلك الأساليب والطرائق.

ومن بين الأساليب المميزة التي تتبعها المملكة المتحدة، ما يطلق عليه "مشروع بورتاج" وهو أسلوب تعليمي قائم على المدخل التنموي. أما عن الأساليب التي تتميز بها الولايات المتحدة الأمريكية في التدريس فهي تكمن في أسلوب "اجتماعات الفصل الدراسي" و"التدريس بأسلوب التعميم".

(٧) من حيث طرق التعرف على التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئي التعلم

وتقويمهم:

يمكن الإشارة إلى أهم ما يميز طرائق وأساليب التعرف على التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئي التعلم في دولتي المقارنة. فكان من أهم ملامح هذه الطرق في المملكة المتحدة الاتجاه إلى استخدام مقاييس جديدة تعتمد ليس فقط على نسبة الذكاء وإنما على جوانب أخرى من الشخصية وقياس المهارات الأخرى لدى الطفل. كما أصبحت عملية التقويم في المملكة المتحدة عملية تشخيصية علاجية وليست هدفاً في حد ذاتها. كما

اعتمدت تلك الطرائق على أساليب وأدوات متنوعة يعتمد عليها المسئولون في عملية التقييم.

ومن هنا يمكن المقارنة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في مجال التعرف على التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئي التعلم من خلال محاور ثلاثة هي:

- المسئولون عن التشخيص والتقييم.
- أدوات التشخيص والتقييم.
- مراحل وإجراءات التقييم.

أوجه التشابه:

من خلال المقارنة بين دولتي المقارنة فيما يتعلق بتحديد وتقويم الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة يتضح أن كلا الدولتين قد اعتمدتا على مبدأ التصنيف إلى فئات كمبدأ عام.

كما تتشابه المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في أن الاهتمام بالأطفال المتعثرين دراسياً وبطيئي التعلم ومحاولة فهم سماتهم النفسية وخصائصهم العقلية بهدف وضع نظام تعليمي متكامل لرعايتهم كان راجعاً إلى جهود رجال التربية وعلماء النفس في الدولتين. ففي المملكة المتحدة كانت جهود رواد مثل جالتون Galton وزملاؤه وبنيه Binet بينما في الولايات المتحدة الأمريكية كانت جهود رواد مثل جال Gall وفروستنج Frosting.

أ - من حيث مجالات القياس والتقييم:

ومن بين أوجه التشابه الأخرى بين دولتي المقارنة اعتمادهما على نسبة الذكاء كعامل أساسي في تحديد فئة التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئي التعلم، وعلى الرغم من ذلك اتفقت دولتا المقارنة في سياسة الاتجاه نحو الاعتماد على معايير جديدة بجانب نسبة الذكاء مثل قياس مهارات القراءة والحساب، وقياس سلوك الطفل، وذلك من خلال استخدام أدوات، وذلك من خلال استخدام أدوات قياس متنوعة. هذا بالإضافة إلى التوسع في الاعتماد على مدى متنوع من المقومات في تقويم التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة ومن بين تلك المقومات: المهارات الحركية، الحالة الحسية، والسلوك الاجتماعي، الحالة الصحية. . . . الخ.

أيضا كان التوسع في استخدام أسلوب التقويم المبني على المنهج أحد الاتجاهات التي تبنتها كل من دولتي المقارنة، ومن بين المعايير الأخرى التي تعتمد عليها الدولتان في تحديد التلاميذ بطيئي التعلم هي التأخر التحصيلي "كوسيلة أساسية للتعرف عليهم ومن هنا نال التأخر التحصيلي اهتماما كبيرا من قبل المتخصصين والمعنيين.

ب- من حيث المسؤولين عن التشخيص والتقويم:

نلاحظ أن كلا الدولتين تتشابهان من حيث تحديد المسؤولين عن التشخيص والتقويم للتلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، حيث تعتمد كل منهما على معلم الفصل والأخصائي النفسي والاجتماعي وعلى الأطباء وأيضا على الأخصائي النفسي التربوي.

أيضا تضطلع المدرسة والسلطة التعليمية المحلية في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بمسئولية وضع "بيان حالة" لكل تلميذ لديه احتياجات خاصة.

ج- من حيث أدوات التشخيص والتقويم:

تتشابه أدوات التشخيص والتقويم التي يستخدمها المسئولون في التعرف على التلاميذ المتعثرين دراسياً ويطيئي التعلم في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن تلخيص تلك الأدوات في الاختبارات المتنوعة لقياس المهارات - اختبارات قياس الذكاء - اختبارات التحصيل - الملاحظة. هذا بالإضافة إلى سجل الطفل ومن الملاحظ أن أسلوب الملاحظة كان عاملاً أساسياً في عملية التشخيص والتقويم.

أوجه الاختلاف:

أولاً: من حيث المسؤولين عن التشخيص:

على الرغم من تشابه الدولتين فيما يتعلق بتحديد المسؤولين عن تحديد فئة التلاميذ المتعثرين دراسياً ويطيئي التعلم إلا أن الاختلاف بين الدولتين يبدو في الدرجة النسبية لكل من هؤلاء المسؤولين ففي الوقت الذي فيه تهتم مدارس المملكة المتحدة بآراء معلم الفصل وتقييمه للتلميذ، نجد أن مدارس الولايات المتحدة الأمريكية تولى الاهتمام الأكبر بآراء أولياء الأمور. وبهذا ترى الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتمدت بصفة رئيسية على آراء أولياء الأمور في حين اعتمدت المملكة المتحدة بصفة أساسية على آراء معلمي الفصول في تحديد فئة التلاميذ بطيئي التعلم والمتعثرين دراسياً.

وفي الوقت الذي أصبحت عملية تحديد وتقويم التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في المملكة المتحدة أحد مهام السلطة التعليمية المحلية، نجد أن تلك العملية في الولايات المتحدة الأمريكية من المتطلبات الحكومية والفيدرالية والتي تتطلب إجراء العديد من الاختبارات بصورة دورية. ويرجع ذلك إلى اهتمام العديد من الهيئات والمنظمات بهذه الفئة من الأطفال.

وقد وضعت المملكة المتحدة نظاماً رسمياً وإجراءات ومراحل رسمية لعملية تقويم التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة التي أوضحتها من خلال القوانين والتشريعات.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد نصت التشريعات على عملية التقويم حيث طالبت بأنه يجب أن يكون هناك منهج خاص بأى طفل يعاني من مشكلة تعليمية ما. هذا المنهج يحدد كل المتخصصين المعنيين ويعرف هذا المنهج بالبرنامج التعليمي الفردي (IEP) Individualized Educational Program. وعلى الرغم من أن التشريع البريطاني لم يصل إلى هذا الحد الذي وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن كلاً من تقرير وارنوك وقانون التعليم لعام ١٩٨١م قد أخذتا تلك التطبيقات الأمريكية في الحسبان.^(١)

(٨) من حيث معلم التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة:

يكون من أهم ما أمتاز به نظام إعداد وتدريب معلم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة المتحدة هو اهتمام بعض الهيئات بموضوع تدريب المعلم. ومن أمثلة تلك الهيئات "مجلس التوجيه القومي" الذي ناشد من خلال تقريره عام ١٩٥٤م بأهمية تدريب معلمي التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة. هذا بالإضافة إلى تقرير وارنوك حيث كان هذا المحور أحد المحاور التي اهتم بها التقرير. وحيث إن محور اهتمام تقرير وارنوك كان حول مبدأ الدمج، فقد تطلب ذلك إدخال مواد وتخصصات التربية الخاصة في محتوى مناهج إعداد المعلمين بصفة عامة، كذلك أوصى تقرير وارنوك بضرورة وأهمية تلقي كل معلم تدريباً أثناء الخدمة لإعداده لتدريس التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.^(٢)

(١) Stow, Lynn and Selfe, L., Op. Cit., P. 26.

(٢) Ibid.. P. 232.

كما انه من بين المسؤولين عن تعليم التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئاً التعلم بالمملكة المتحدة من يطلق عليهم المعلمون معاونون، والمعلمون غير المتفرغين، ومعلمون متجولون متخصصون في التدريس للتلاميذ المتأخرين، ثم مسئولو الرعاية التعليمية والاجتماعية.

أما فيما يتعلق بأنواع التدريب الذي يتلقاه معلم الفئات الخاصة بالمملكة المتحدة فهي تتلخص في:

- إعداد معلم الفئات الخاصة.
- تدريب أثناء الخدمة.
- دورات للمعلمين المتفرغين.
- دورات التدريب المستمر.

هذا بالإضافة إلى الدورات التدريبية التي تنظمها السلطات التعليمية المحلية للمعلمين. ومن بين برامج إعداد وتدريب معلمي الفئات الخاصة كان مشروع إيدى EDY ومشروع سناپ SNAP .

أما عن نظام إعداد وتدريب معلمي الفئات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يتميز بتكامل الدورة التدريبية بحيث تشمل التدريب على التعامل مع كل فئات الإعاقة. كما كان من المتعارف عليه منح رخصة مهنية للتدريس لكل فئة من فئات الإعاقة (خمسة مجالات) وبعد إلغاء الفئات تم منح شهادة عامة.

كما تتلخص طرق إعداد معلم الفئات الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية في الطرق التالية:

- ١- إعداد لمدة خمس سنوات يتلقى فيها تدريباً عملياً في المدارس.
- ٢- تدريب لمدة عامين بعد التخرج.
- ٣- برنامج لمدة أربع سنوات بعد التخرج لتطبيق ما حصل عليه من تدريب.

أوجه التشابه:

من الملاحظ أن كلا من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية قد اتبعتا نظاماً متكاملًا غير فنوي لإعداد وتأهيل وتدريب معلم الفئات الخاصة بحيث يكون ملمًا بكافة مهارات التعامل والتدريس لكل فئات الإعاقة، هذا بالإضافة إلى التدريس للتلاميذ الأسوياء ويرجع ذلك للاتجاه لتطبيق مبدأ الدمج.

أيضاً من الملاحظ اهتمام تشريعات دولتي المقارنة بإعداد وتدريب معلم الفئات الخاصة متمثلة في تقرير وارنوك بالمملكة المتحدة وقانون تعليم المعاقين لعام ١٩٨٣م رقم (٩٨-١٩٩) في الولايات المتحدة الأمريكية.

أيضاً تقدم كلاً من الدولتين تدريباً أثناء الخدمة وبرامج دراسية مختلفة خاصة بإعداد معلم الفئات الخاصة.

أوجه الاختلاف:

فيما يتعلق بنواحي الاختلاف بين نظام إعداد وتدريب معلمي الفئات الخاصة بين كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية فتبدو من خلال أنواع وأشكال الدورات والبرامج التدريبية سواء قبل أو أثناء الخدمة، حيث تقدم المملكة المتحدة لمعلمي الفئات الخاصة دورات دراسية للمتفرغين منهم بينما تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على برامج دراسية تقدم للخريجين تستمر لمدة أربع سنوات.

أيضاً من بين أوجه الاختلاف بين الدولتين ما يتعلق بمدة الدراسة والتدريب في كل من الدورات التدريبية وبرامج الإعداد لمعلم الفئات الخاصة حيث تختلف مدة الدراسة بهاتين الدولتين.

(٩) من حيث الخدمات التعليمية الإضافية المقدمة للتلاميذ المتعثرين دراسياً وبطئياً التعلم:

يمكن تلخيص أهم الخدمات المقدمة لفئة التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطئياً التعلم في دولتي المقارنة كما يلي:

في المملكة المتحدة تقدم العديد من الخدمات لهؤلاء التلاميذ، وتتوزع تلك الخدمات من مدارس داخلية، إلى مدارس خاصة، إلى فصول خاصة، إلى مدارس عادية، تشمل على أنواع مختلفة من الخدمات ومنها نظام الفصل الواحد، نظام الفصول الانتقالية، المعلم المتجول، مراكز التعليم العلاجي.

أما عن الولايات المتحدة الأمريكية فهناك تنوع كبير في مجال الخدمات المقدمة للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. اشتمل هذا التنوع على فصول الاكتفاء الذاتي،

المعلم المتجول، غرف المصادر، فصول الفرصة، خدمات الاستشاري، فصول خاصة لبعض الوقت، مدارس اليوم الواحد، مدارس داخلية، نموذج كاسكيد للخدمات.

من خلال استعراضنا للخدمات في دولتي المقارنة في مجال تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة يمكن استبيان أوجه الشبه والاختلاف بين الدولتين كما يلي:

أوجه التشابه:

تشابه دولتا المقارنة في مجال تقديم الخدمات التعليمية من حيث البداية والنشأة، فقد بدأت المملكة المتحدة تقديم الخدمات التعليمية في صورة خدمات تطوعية أو أهلية، تضطلع بمسئولية تقديمها هيئات تطوعية وأفراد متطوعين وينطبق هذا الأمر أيضاً على بداية تقديم الخدمات التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من حداثة تقديم الخدمات التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالمملكة المتحدة، حيث بدأت في المملكة المتحدة بإنشاء معهد إيرلزود الملكي في عام ١٨٤٨م ، بينما لم يبدأ تقديم الخدمات التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية إلا قبيل بداية هذا القرن فقط، ولعل ذلك يرجع إلى حداثة قيام الولايات المتحدة الأمريكية كدولة.

أيضاً تدرجت الخدمات التعليمية المقدمة للتلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، فبدأت بمدارس داخلية ثم مدارس خاصة ثم فصول خاصة ثم ظهر الاتجاه نحو تطبيق سياسة الدمج وعدم العزل للتلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئي التعلم.

وينطبق هذا التدرج على كل من الدولتين. مما يمثل نقطة تشابه أو اتفاق بين دولتي المقارنة توضح مدى تشابه الأسس الفلسفية التي تدير عليها كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

أما من حيث نوعية الخدمات المقدمة للتلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، فمن الملاحظ أن هناك تشابهاً كبيراً بين ما تقدمه المملكة المتحدة من خدمات لهؤلاء التلاميذ وبين ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية منها، فهناك مدارس داخلية في كل من الدولتين وهناك المدارس الخاصة، والفصول الخاصة، هذا بالإضافة إلى الاستعانة بالمختص المتجول، أو المعلم المتجول .

أوجه الاختلاف

على الرغم من التشابه الكبير بين دولتي المقارنة في مجال تقديم الخدمات التعليمية للتلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، وعلى الرغم من التماثل في أنواع وأشكال تلك الخدمات تقريباً إلا أن الفرق بين الدولتين لا يكمن في شكل الخدمة التعليمية بقدر ما يكمن في مسماه. فبينما تطلق المملكة المتحدة على "مراكز التعليم العلاجي" هذا الاسم، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تطلق عليها مصطلحاً آخر هو "العيادة القرائية"

كما أن المملكة المتحدة تستخدم مصطلح الفصول الانتقالية Transitional Classes لمساعدة التلاميذ وتقديم المساعدة التعليمية لهم في حين تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح "فصول الفرصة" Opportunity Classes حيث ينطوي كلا المفهومين على معنى واحد ووظيفة واحدة. ومن بين أوجه الاختلاف الأخرى بين دولتي المقارنة تلك الاتجاهات التي تبعتها الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً في محاولاتها لتطبيق مبدأ الدمج. وقد تبلورت تلك الاتجاهات في "مبادرة التعليم النظامي" وحركة التعليم الاستيعابي الشامل، ونموذج كاسكيد الذي وضعه دينو Deno والذي لخص فيه كافة أشكال الخدمات التعليمية التي يمكن توفيرها للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. ومن هنا ترى^{الدراسة} أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتبعت طرائق شتى لتطبيق مبدأ الدمج وتنفيذ سياسة عدم العزل، وليس فقط من خلال الدمج في المدارس العامة كما طبقته السياسة التعليمية في المملكة المتحدة

وختلاصة القول

أن كلا الدولتين كليهما حاولتا توفير أشكال متعددة من الخدمات التعليمية الخاصة بعدة طرائق وبعده وسائل. تشابهت تلك الطرائق والأساليب بدرجة كبيرة بين الدولتين وان اختلفت في مسمياتها.

ثانياً: تصور مقترح لتطوير نظام تعليم التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئاً التعلم في جمهورية مصر العربية

كان من بين توصيات مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي الذي عقدت جلساته بالقاهرة في الفترة من ١٨-٢٠ فبراير من عام ١٩٩٣م ما يلي: (١)

"الاستفادة من الخبرات الدولية والعالمية في تطوير التعليم الابتدائي مبناً ومنهجاً وإعداداً للمعلم وتدريباً له، وتوفيراً للفرص التعليمية المقدمة كما وكيفياً، وإعطاء الأولوية في ذلك لمجالات تربية الطفل، وتعليم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وإعداد وتدريب المعلمين وتطوير الإدارة المدرسية"

وأيضاً:

"توفير أسباب العدالة الاجتماعية بين أطفال مصر من خلال تكافؤ الفرص التعليمية بين الموهوبين والأسوياء والأطفال المعاقين والمتأخرين دراسياً، إذ يلاحظ أن أطفال هذه الفئة لا يجدون الرعاية الكافية، وإن وجدت لبعضهم فهي في مدارس مسيّدة تخلق جواً صناعياً بعيداً عن الجو الطبيعي للمجتمع"

انطلاقاً من تلك الدعوة وعملاً بتلك التوصيات تعرض الدراسة أهم المقترحات وأوجه الاستفادة من خبرات دول المقارنة - المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية - في مجال تعليم التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئاً التعلم بالمرحلة الابتدائية ويمكن تلخيص تلك المقترحات فيما يلي:

(١) وزارة التربية والتعليم : المؤتمر القومي لتطوير مناهج التعليم الابتدائي في مصر "تطوير التعليم الأساسي الإلزامي في مصر"، القاهرة ١٨ - ٢٠ فبراير ١٩٩٣ ، في (مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول، السنة الأولى، العدد ٣، ٤، ديسمبر ١٩٩٤/مارس) ١٩٩٥م، ص ١٨ .

(١) من حيث تنظيم المدرسة والفصل:

في هذا الصدد وفي سبيل تحقيق أهداف العملية التعليمية مع التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئي التعلم بالمرحلة الابتدائية يكشف لنا النقاب عن أهم ما يميز النظم التعليمية لهذه الفئة من التلاميذ في دولتي المقارنة وأيضاً عن أهم عنصر نحتاج إليه في جمهورية مصر العربية حيث إنه قد يعتبر في أحيان كثيرة هو العنصر المسئول عن إخفاق تلك الفئة من التلاميذ وعدم استطاعتهم ملاحقة أقرانهم. يكمن هذا العنصر في ارتفاع كثافة الفصول.

فمن الملاحظ في دولتي المقارنة انخفاض كثافة الفصول مما يتيح للمعلم فرصة توزيع اهتمامه ورعايته على التلاميذ ومراعاة فروقهم الفردية، وبهذا نصل إلى نتيجة مفادها أن تخفيض كثافة الفصول تعتبر من أهم التحديات التي تواجه المدارس في جمهورية مصر العربية، إلا أنه في الوقت نفسه يعتبر هذا الأمر من أهم الأمور لمواجهه مشكلة التعثر الدراسي وبطء التعلم وذلك حتى تتاح للمعلم وللمتعلم على حد سواء فرصة التعامل بصورة أقرب ما تكون إلى التعامل الفردي.

أيضاً من بين أوجه الإفادة من خبرات تلك الدول أن يتم تقسيم التلاميذ في الفصول طبقاً للمستويات التحصيلية والذكائية لديهم وليس تبعاً للمستويات العمرية كما هو متبع في مدارسنا.

كذلك تقترح الدراسة أن يتم تخصيص أماكن للتلاميذ المتعثرين وبطيئي التعلم لأداء ما يطلب منهم من واجبات تحت إشراف معلم متخصص أو معاون المعلم. وإن لم يكن من المتاح ذلك في ظل الظروف التي تعاني منها مدارسنا الحالية فليكن ذلك بالاستفادة بالمكتبة المدرسية أو أية أماكن أو غرف متوافرة في المبنى المدرسي، وذلك بهدف مساعدة هؤلاء التلاميذ على التركيز وإنجاز ما يطلب منهم من واجبات قد تكون صعبة بالنسبة لهم وسهلة بالنسبة لغيرهم من التلاميذ وذلك في ظل سياسة الدمج.

أيضاً كان من أشد الأمور اللافتة للنظر في ظل الخبرة الإنجليزية ذلك المبدأ الذي تطبقه مدارس المملكة المتحدة وهو "المدارس كمنتج" حيث تعمل المدرسة كعضو منتج في المجتمع، وتشارك بإنتاجها في السوق المحلي مما يتيح لها مصدراً تمويلياً إضافياً. وبتطبيق هذا الأسلوب في المدارس يمكن الاستفادة من طاقات ومهارات التلاميذ، هذا بالإضافة إلى

تتمية المهارات المهنية لدى التلاميذ العاديين والمتعثرين على حد سواء، هذا فضلا عن تعميق روح الانتماء لدى التلاميذ تجاه مدرستهم ومجتمعهم ودولتهم.

من بين المقترحات الأخرى: عقد جلسات واجتماعات دورية بين المعلمين بعضهم ببعض لطرح وتداول المشكلات التي يواجهونها مع تلاميذهم وكيفية مواجهتها، وعن طريق إقامة صلات بين معلمي الفصول يمكن دراسة حالة أى طفل يواجه مشكلة ما.

أما عن نظام ترقى التلاميذ وانتقالهم إلى الصفوف الأعلى فيجب إعادة النظر في النظم المطبقة في مدارسنا حيث تعتمد على نظام الاختبارات التي لا تقيس من التلميذ سوى مقدار ما يتذكره من معلومات. وبناء على ذلك تقترح الدراسة إضافة بعض المحكات والاختبارات الأخرى الخاصة بنواحي النمو المختلفة دون الاعتماد على التحصيل فقط وذلك حتى تكون مقياسا ومعيارا للتقدمي للصفوف التالية من الدراسة.

وفيما يتعلق بعلاقة المدرسة بالمنزل، فكان من بين أهم أوجه الإفادة من خبرات دول المقارنة هو الاهتمام باشراف أولياء الأمور في اتخاذ القرارات الخاصة بتعليم أبنائهم وذلك عن طريق نشر المعلومات عن المدرسة وعن طفلهم ومدى تقدمه وإعلامهم بها بصورة دورية.

أيضا تدعو الدراسة إلى الأخذ بنظام تعيين منسق الاحتياجات التعليمية الخاصة، والذي تطبقه مدارس كل من دولتي المقارنة، ومن ثم تحديد مهامه ومسئوليته في المدرسة، وتحديد مؤهلاته ومستوى إعداده، وعلى أن يكون من بين المتخصصين في مجال تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، وتلقى تدريباً ملائماً لمهامه.

- إتاحة الفرصة لأولياء الأمور وخاصة الأمهات ودعوتهم إلى المدارس لنقل خبراتهم وتجربتهم مع أبنائهم، وكيفية اكتشافها وكيفية مواجهتها.
- الاستفادة من خبرات التلاميذ بطيئي التعلم في المرحلة الثانوية والإعدادية لمساعدة التلاميذ بطيئي التعلم في المرحلة الابتدائية.
- الاستعانة بفكرة "تدريس الأقران" بمعنى الاستعانة بالتلاميذ المتفوقين في الفصل الدراسي كمساعدين للمعلم في تعليم وتوجيه أقرانهم ذوي المستويات التحصيلية المتوسطة والمنخفضة تحت إشراف وتوجيه معلمهم.

- الاستفادة من خبرات وإمكانات الجمعيات الأهلية في المدارس من خلال دعوة المتخصصين والخبراء فيها إلى المدارس للمشاركة في العملية التعليمية والعمل كمستشارين لمعلم الفصل وهيئة التدريس من خلال عقد لقاءات واجتماعات بين هيئة التدريس في المدرسة وهؤلاء الخبراء.

(٢) من حيث المناهج والبرامج التعليمية وطرق التدريس للمتغثرين دراسيا

وبطبيئي التعلم:

أن يكون محتوى المنهج شاملا العناصر التالية:^(١)

- العناية بالصحة النفسية والعقلية.
- العناية بالجوانب الجسمية والصحية وتكوين العادات والقيم الحميدة.
- الاهتمام بالتربية الرياضية والفنية.
- الاهتمام ببرامج تدريب الإدراك الحسي واللغوي.
- الاهتمام بتعليم المواد الدراسية والإعداد المهني.
- مراعاة أوجه النقص في النمو لدى الطفل ومحاولة معالجتها من خلال المنهج. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستعانة بالمدخل التطوري Developmental Approach في بناء المناهج والبرامج التعليمية. ومن مبادئ هذا المدخل أنه يجب تقديم وتدريس مهارات ومفاهيم تناسب مستوى نضج الطفل، وعندما تكون لديه الخبرة لاكتسابها وتعلمها.^(٢)
- الاعتماد على الأنشطة الوظيفية في تعليم الطفل فيمكن تقديم مهارة الحساب والرياضيات من خلال التسوق وإمسك الدفاتر الحسابية.
- أن يوفر المنهج للتلاميذ بعض الخبرات التي تمكنهم من الاشتراك في مجالات وأنشطة تسمح لهم بتنمية قدراتهم.
- "إعادة النظر في قضية المنهج الموحد والمناهج المتعددة... فلا بد من تعدد المناهج حتى داخل الفصل الواحد، وأن يكون بالمنهج قدر كبير من المرونة بحيث يختار المعلم الخبرات المناسبة لمستويات تلاميذه"^(٣)، ولتحقيق ذلك دون المساس بالمنهج الرسمي

(١) اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم: "التربية الخاصة"، في (مجلة التربية، العدد ٨٩، فبراير، ١٩٨٩)، ص ٤٩.

(2) Jenkinson, Josephine C., Op. Cit., P. 162.

(٣) أحمد حسين اللقاني : في (المؤتمر الثامن للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس 'مناهج المتفوقين

دراسيا والمتأخرين'، جامعة عين شمس، كلية التربية ٢٥ - ٢٦ سبتمبر ١٩٩٦) ص ٦٦.

يمكن إجراء تعديلات على المنهج بحيث تناسب تلك الفئة من الأطفال ذوي مشكلات تعليمية مختلفة كل بما يتلاءم معه.

- الاعتماد على الأنشطة أكثر من المفاهيم.
- البطء في التدريس لتناسب معدل التلميذ في التعلم.
- الاستعانة بالوسائل التعليمية المختلفة، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في عملية التدريس فقد لوحظ في التطبيقات التربوية الحديثة أن استخدام الكمبيوتر يساعد على تلبية الاحتياجات الخاصة، وأنه ذو فائدة كبيرة لهذه المجموعة الخاصة من التلاميذ، كما وجد أن كلا من التلاميذ سريع التعلم وكذلك بطيئ التعلم لا يجدون صعوبة كبيرة في استخدام الكمبيوتر ... فبالنسبة للتلاميذ المتأخرين دراسياً يستطيع الكمبيوتر أن يقدم لهم مدخلا أو آخر لنفس الموضوع حتى يتم استيعابهم له (١) بطريقة شيقة.
- تعديل طرق التدريس والبرامج التعليمية لتتواءم مع الاحتياجات الفردية للتلاميذ عن طريق المزج بين الأنواع المختلفة من طرق التدريس ومن بينها أسلوب التدريس الاتقائي، أسلوب التدريس التشخيصي، والتعليم التعاوني، والتعليم الفردي الموجه، ونظام مراكز التعلم والمجموعات المسحوبة من الفصول الدراسية.
- كان تطبيق أسلوب التعليم التعاوني وتدريب الأقران من أهم ما توصلت نتائج البحوث والدراسات التي أثبتت مدى فاعلية هذا الأسلوب مع التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئ التعلم وكذلك ما أثبتته التجربة العملية من خلال تطبيقه في مدارس دولتي المقارنة.

(٣) من حيث طرق التعرف على التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئ التعلم

وتقويمهم:

- التأكيد على أهمية التشخيص المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.
- توعية أولياء الأمور من خلال تصميم برامج توعية وتدريب أولياء الأمور يتم توجيهها من خلال وسائل الإعلام المختلفة.
- الوصف التفصيلي للصعوبة التي يعاني منها التلاميذ المتعثرين دراسياً أو بطيئ التعلم مما يساعد على وضع علاج مناسب له.
- اعتماد معلم الفصل على سجل الطفل، والاهتمام بهذه الأداة كوسيلة في عملية التشخيص.

(١) أسامة عثمان الجندي: فاعلية بعض أساليب استخدام الكمبيوتر في تعليم كل من التلاميذ ذوي التحصيل المنخفض وذوي التحصيل المرتفع في الرياضيات. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة،

- الاهتمام بقياس النواحي الصحية الأخرى لدى الطفل وليس فقط الاعتماد على تحصيله أو مستوى ذكائه.
- أهمية استغلال كافة طاقات وإمكانات الطفل، ومحاولة تنمية مهارات الطفل المختلفة وليس الاقتصار على مهارات التعلم لديه.
- الاعتماد على مختلف الأدوات فى القياس: ليس فقط على مقاييس اختبارات الذكاء وإنما أيضا على مقاييس السلوك التكيفي، والسلوك الاجتماعي للطفل، وقياس المهارات المختلفة لدى الطفل.
- مناقشة المعنيين والمتخصصين فى وضع وبناء اختبارات قياس وأدوات قياس تناسب البيئة المصرية.
- أن يتم التقويم فى بيئة الطفل العادية.
- أن تكون عملية التقويم مستمرة ومتابعة.
- أن تتم عملية التقويم بناء على ملاحظة كل من أولياء الامر، ومعلم التلميذ، ونتائج اختبارات وأدوات القياس.
- "تحتاج التلاميذ فى مصر إلى تقييم دقيق ومستمر لجميع جوانب الشخصية من مرحلة ما قبل المدرسة حتى نهاية المرحلة الثانوية، وذلك من جانب هيئة المدرسة والمتخصصين للتعرف على حاجاتهم التعليمية واكتشاف الأسباب التي تؤدي إلى التأخر الدراسي وبطء التعلم والتي تعوق عملية التعلم والتعليم".^(١)
- الحاجة إلى انتشار مراكز شاملة فى المدن والقرى والتي تعمل على مساندة الأسرة والطفل، والتي يعمل فيها الأطباء، الأخصائيون النفسيون والاجتماعيون والتربويون بحيث تعمل هذه المراكز على توعية الأسرة على حل مشكلات الطفل.
- قيام الكليات المعنية والمراكز البحثية المتخصصة بإجراء تقويم للأطفال تحت إشراف أو بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم لأطفال المدارس فى صورة زيارات لبعض المدارس فى المدن والقرى بالمناطق المختلفة.
- دعوة المختصين وتكليفهم بتصميم اختبارات قياس للتأخر الدراسي وبطء التعلم كتلك المستخدمة مع الموهوبين،
- الاستفادة من خبرات أولياء الأمور ممن لهم أبناء من هذه الفئة من التلاميذ، ودعوتهم إلى المدارس للمشاركة فى عملية تعليم هذه الفئة من التلاميذ.

(١) سميرة أبو زيد: مرجع سابق، ص ١٧٧ .

- أن تكون عملية التقويم من بين مسؤوليات الجهات التعليمية المحلية الممثلة في المناطق التعليمية وتحت إشرافها.
- تطبيق نظام "السجل التعليمي للتلميذ" مع كل تلميذ من تلاميذ الفصل بحيث يتضح من خلاله مدى تقدم التلميذ والصعوبات التي يواجهها في تعلمه. وأيضاً الاستفادة من نظام وضع برنامج تعليمي فردي لكل تلميذ يعاني من مشكلة تعليمية خاصة وذلك لمواجهة ومعالجة تلك المشكلة لدى التلميذ.

(٤) من حيث معلم التلاميذ المتعثرين دراسياً وبطيئاً التعلم:

- من خلال ما أسفرت عنه الدراسة التحليلية لنظم تعليم التلاميذ في كل من دولتي المقارنة، يمكن القول إن أبرز ملامح تلك الدول اعتمادها على معاون المعلم.
- أيضاً من بين أوجه الاستفادة من خبرات تلك الدول تشكيل "فرق معاونة" والتي تتكون من معلم الفصل، معاونين والمرشدين أو هيئة الإرشاد والتوجيه من مختلف التخصصات التي ينصب اهتمامها على تقديم التوجيه والإرشاد للمعلم فيما يتعلق بأية مشكلة تعليمية تواجه تلميذ المرحلة الابتدائية.
- الحاجة إلى توفير "منسق الاحتياجات الخاصة" في المدرسة، يعمل على توفير الخدمات الخاصة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، والتنسيق بينها. وأيضاً يعمل على إجراء التعديل اللازم على المنهج المحدد ليلائم قدرة التلميذ على التعلم.
- تغيير دور المعلم من تلقين التلاميذ بالمعلومات إلى تيسير عملية التعلم بمعنى أن يكون دوره موجهاً ومرشداً أكثر من كونه ملقناً.
- العناية والاهتمام بإعداد معلم الفئات الخاصة استجابة لما أوصت به العديد من المؤتمرات والدراسات للرقى بمستوى كفاءة معلم ذوي الحاجات الخاصة.
- التنوع في الدورات التدريبية للمعلمين العاملين في ميدان تعليم الفئات الخاصة. والتنوع في مجالات التربية الخاصة وذلك في برامج إعداد وتدريب معلمى الفئات الخاصة.
- تطبيق نظام منح الرخصة المهنية لمعلمى الفئات الخاصة أسوة بما يطبق في الولايات المتحدة الأمريكية ضماناً للرقى بكفاءة المعلمين.

(٥) من حيث إعداد معلم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة:

- النهوض بطرق وأساليب إعداد معلم الفئات الخاصة من خلال تقديم برامج دراسية وبرامج إعداد تؤهلهم للعمل مع تلك الفئات.
- النهوض بالمكانة الاجتماعية ولعلمي الفئات الخاصة حتى يكون المجال مجال جذب للدارسين وراغبى العمل في هذا المجال.
- إدخال مقررات دراسية في برامج إعداد معلم الفئات الخاصة تتعلق بالتدريس وطرق التعامل مع التلاميذ المتعثرين دراسيا وبطئى التعلم وذلك في كل من برامج الإعداد وبرامج التدريب للمعلم.
- تنوع طرق وأساليب إعداد وتدريب معلمي الفئات الخاصة، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وتقديم التدريب المحلي في المحافظات لهذه الفئة من المعلمين، وذلك باستخدام شبكة الإنترنت أو التعليم عن بعد والقنوات التعليمية وما إلى ذلك كما أشار التقرير النهائي لورشة العمل التحضيرية لمؤتمر تطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته^(١).

(٦) من حيث الخدمات التعليمية الخاصة الإضافية المقدمة لفئة التلاميذ المتعثرين دراسيا وبطئى التعلم.

فيما يتعلق بتوفير الخدمات التعليمية الخاصة لفئة التلاميذ المتعثرين دراسيا وبطئى التعلم على ضوء خبرات دول المقارنة في هذا المجال فيمكن تخير ما يناسب من تلك الخدمات لتطبيقه في مدارس ج. م. ع. ومن بين تلك الخدمات ما يلي:

- خدمات معاون المعلم، والمعلم المتجول، خدمات الاستشاري، الفصول الخاصة لبعض الوقت، وغرف المصادر، وفصول الفرصة أو الفصول الانتقالية، ومراكز التعليم العلاجي.
- أيضا يمكن الاستفادة من خبرات أولياء الأمور ممن لديهم خبرة سابقة في مجال تربية وتعليم الأطفال المتعثرين دراسيا وبطئى التعلم وذلك للاستعانة بهم (خاصة الأمهات) في توجيه وإرشاد وتوعية أولياء أمور التلاميذ الذين يعانون من بطء في التعلم، أيضا

(١) الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التعليم : (ورشة العمل التحضيرية للمؤتمر القومي للتطوير إعداد معلم وتدريبه ورعايته ... التقرير النهائي، القاهرة في الفترة من ١٩-٢٤ أكتوبر ١٩٩٦)، ص ٨٣.

الاستعانة بخبرة هؤلاء الأمهات في التدريس للتلاميذ الذين يعانون من المشكلات التي عانى منها أبناؤهم من قبل.

(٧) من حيث تطبيق مبدأ الدمج بالنسبة للتلاميذ وذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة الخفيفة:

- ولإنجاح فكرة الدمج هناك عدد من العوامل لا بد من توافرها تتمثل فيما يلي: (١)
- أ- تحديد فئات الأطفال التي يمكن لها الاستفادة من الدمج
 - ب- توفير التسهيلات والأدوات اللازمة لإنجاح فكرة الدمج والتي قد تظهر على شكل غرفة المصادر Resource Room في المدارس العادية.
 - ج- إعداد الإدارة المدرسية وأولياء الأمور لتقبل فكرة الدمج.
 - د- تحديد إعداد التلاميذ التي يمكن دمجها بحيث لا تزيد عن ثلاثة في الصف الواحد.
 - هـ - تحديد شكل الدمج المراد تنفيذه (بعض الوقت - طوال الوقت) كما يمكن تطبيق مبدأ الدمج بكافة أشكاله سواء دمج أكاديمي (للتلاميذ ذوي الحاجات التعليمية الخفيفة والمعتدلة) لكل الوقت، أو الدمج المكاني (للتلاميذ ذوي الإعاقات المختلفة) لجزء أو لكل الوقت، أو الدمج الاجتماعي (للتلاميذ ذوي الإعاقات الحادة) لبعض الوقت في مدارس جمهورية مصر العربية.

(١) فاروق الروسان: مرجع سابق، ص ٤٧، ٤٨.